مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال
ISSN : 2602-6570
المجلد 08 العدد01 - جوان 2025

مساهمة القطاع الفلاحي في الهيكل الإقتصادي الجزائري خلال الفترة (2016-2022)

The contribution of the agricultural sector to the Algerian economic structure During the period (2016-2022)

حسناوي مريم[1*]، قحايرية سيف الدين[2]

[1] جامعة العربي التبسي –تبسة ، Meriem.hasnaoui@univ-tebessa.dz

[2] جامعة العربي التبسي – تبسة ، guehairia.saifeddine@univ-tebessa.dz

مخبر المقاولاتية و إدارة المنظمات

تاريخ الاستلام: 2025/02/10 تاريخ القبول: 2025/04/07

ملخص:

هدفت الدراسة على تسليط الضوء على القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يعد أحد القطاعات الحيوية التي تساهم بشكل كبير في الهيكل الإقتصادي للبلاد ، فهو يحرص على إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية والتي بدورها تساهم في توفير الأمن الغذائي ، مما يقلل من نسبة الواردات .ويوفر فرص عمل لملايين المواطنين بصفة دائمة أو موسمية خاصة في المناطق الريفية ، ويعزز التنمية الإقتصادية من خلال رفع المستوى المعيشة .بالإضافة إلى ذلك يساهم القطاع الفلاحي في تنويع الإقتصاد الوطني و تطوير الصناعات التحويلية من خلال توفير المواد الأولية . وبالرغم من هذا مازال يواجه القطاع تحديات عديدة نذكر منها قلت المواد المائية ،تدهور جودة الأراضي ،عدم مواكبة التكنوجيا الحديثة .

كلمات مفتاحية: القطاع الفلاحي ، التنمية الإقتصادية ، الهيكل الإقتصادي .

تصنيف JEL: Q18، O10.

Abstract:

The study aimed to shed light on the agricultural sector in Algeria, which is one of the vital sectors that contribute significantly to the country's economic structure. It is keen on producing basic food crops, which in turn contributes to providing food security, which reduces the proportion of imports and provides job opportunities for millions of citizens. Permanently or seasonally, especially in rural areas; It enhances economic development by raising the standard of living. In addition, the agricultural sector contributes to diversifying the national economy and developing manufacturing industries by providing raw materials. Despite this, the sector still faces many challenges, including the lack of water resources, the deterioration of land quality.

Keywords : agricultural sector; economic development; economic structure.
Jel Classification Codes : Q18 , O10.

*المؤلف المراسل.

1.مقدمة:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين ابرز القطاعات الإنتاجية المكونة للناتج المحلي التي تشكل حجرا أساسيا في الهيكل الإقتصادي الجزائري، ويساهم في تحقيق النمو الإقتصادي، حيث يوفر هذا القطاع الأمن الغذائي والموارد الأولية للصناعات الغذائية ويخفض من نسبة البطالة عموما وفي المناطق الريفية خاصة و الحدّ من هجرة المناطق الريفية نحو المدن، بالإضافة إلى أن الصادرات الفلاحية تعد مصدرا للعملة الصعبة مما يغطي العجز من الميزان التجاري الزراعي .

أعطت الجزائر اهتماما كبيرا بهذا القطاع وهذا من يبرز خلال برامج واصلاحات في مجال التنمية الفلاحية ، إن التطور المستمر و التغييرات الحاصلة في القطاع الفلاحي التي تسعى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية .حيث اتسمت الإصلاحات في القرن الماضي بتخطيط العشوائي وعدم التنظيم ولا تسعى إلى الاستدامة مما أدت إلى عدم النجاح في تطوير القطاع الفلاحي ،و في القرن الحالي تشهد هذه الإصلاحات مخططات واستراتجيات جديدة بالكامل من بينها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التي تسعى إلى تأهيل وتقوية المستثمرات الفلاحية لمواجهة التحديات الإقتصادية العالمية .

1.1.الاشكالية الرئيسية :

بناءا على ماسبق ونظرا لأهمية القطاع الفلاحي في الهيكل الإقتصادي الجزائري يمكن صياغة الاشكالية التالية :

ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الهيكل الاقتصادي الجزائري ؟

2.1.التسؤلات الفرعية:

للاجابة على التساؤل الرئيسي تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ✓ هل يساهم القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية المحلية ؟
- ✓ هل يوفر القطاع الفلاحي مناصب شغل ؟
- ✓ هل هناك تحديات تواجه القطاع الفلاحي في الجزائر ؟

3.1. فرضيات الدراسة :

للاجابة على الاشكالية الرئيسية يمكن وضع الفرضيات التالية :

- ✓ يساهم القطاع الفلاحي بنسبة معتبر في الناتج المحلي الاجمالي

- ✓ يخفض القطاع الفلاحي من نسبة البطالة ويوفر مناصب شغل
- ✓ يساهم القطاع الفلاحي في ادخال العملة الصعبة
- ✓ القطاع الفلاحي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

4.1.أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة الى :

- ✓ توضيح واقع القطاع الفلاحي في الجزائر
- ✓ ابراز مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية
- ✓ ابراز اهمية القطاع الفلاحي في الهيكل الاقتصادي
- ✓ توضيح اسهامات القطاع الفلاحي في التنمية المحلية الجزائرية

5.1.المنهج المتبع :

قمنا في دراستنا باستخدام المنهج التحليلي الوصفي لانه يجب الالمام بعدة عناصر للوصول الى مدى اهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري .

و قمنا بتقسيم الدراسة الى محورين كما يلي :

- ❖ المحور الاول: الاطار النظري لكل من القطاع الفلاحي والتنمية المحلية في الجزائر
- ❖ المحور الثاني: مؤشرات القطاع الفلاحي في الهيكل الاقتصادي الجزائري

6.1. الدراسات السابقة :

تنوعت الدراسات المتعلقة بالمجال الفلاحي و ذلك راجع لاهمية وحيوية هذا الموضوع ، نذكر منهم :

- ✓ دراسة (دحماني عزيز ، العرابي خديجة) بعنوان : " دولر القطاع الفلاحي في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر – زراعة التمور نموذجا – " ، حيث هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على دور القطاع الفلاحي في تطوير الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق الامن الغذائي .
- ✓ دراسة (تيجاني ريم ، طميني مروة ، 2023) بعنوان : " دراسة تحليلية لواقع القطاع الفلاحي في الجزائر ودوره في تحقيق الامن الغذائي خلال الفترة (2015-2020) " ، حيث

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اهم البرامج التنموية الفلاحية و الالمام بامكانيات الجزائر الفلاحية .

- ✓ دراسة (سعاد احمد ، طالب محمد ، 2024) بعنوان : " دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية المحلية " ، حيث هدفت هذه الدراسة الى معلرفة دور التنمية الزراعية في التنمية الاقتصادية الجزلئرية و سبل تطويرها للخروج من الاقتصاد الريعي البترولي .

2. الاطار النظري لقطاع الفلاحي و التنمية المحلية في الجزائر

1.2. سياسات القطاع الفلاحي المعتمدة في الجزائر :

1.1.2. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :

هو عبارة عن استراتيجية كلية تنموية وضعت من أجل تحسين وتطوير القطاع الفلاحي و توفير الأمن الغذائي و كانت بداية تطبيقه على أرض الواقع سنة 2000 ،لهدف تحسين الانتاج الفلاحي ،و كذا تحسين الاستهلاك بالانتاج المحلي مع الاستخدام الراشد للموارد الطبيعية ،حيث اعتمد هذا المخطط على تنمية كمية الانتاج المحلي . (خالد بن عمر، 2018)

يرتكز هذا المخطط حول دعم المستثمرين الفلاحين و تحفيزهم لتحقيق العناصر الأساسية الآتية :

- ✓ العمل على تنمية فكرة التصدير للمنتج الفلاحي اة بالحرى زيادة الصادرات و ادخال العملة الصعبة .
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية .
- ✓ تحسين المنتوج الفلاحي المحلي .
- ✓ دعم الاستثمار الفلاحي والحفاظ على العمالة الفلاحية وزيادة القدرة الانتاجية للفلاحين بزيادة عدد العمال .
- ✓ الاستغلال العقلاني والرشيد للموارد الطبيعية. (ابتسام، 2017)
- ✓ الرفع من الانتاج الفلاحي في المناطق ذات الخصوبة عالية بغرض تحقيق الأمن الغذائي .
- ✓ رفع الدخل للعمالة في القطاع الفلاحي و الاستقرار السكاني .

- ✓ رفع مستوى الميزان التجاري الفلاحي ليكون القطاع الفلاحي الجزائري له نظرة عالمية (المنظمة العالمية للتجارة،الاتحاد الأوروبي ...) .
- ✓ الرفع من مساحة الاراضي القابلة للفلاحة و المسقية و محاربة التصحر سعيا لرفع معدل النمو الزراعي .)نبيل, 2011(

2.1.2. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة :

1.2.1.2. محاور الاستراتيجية :

بنيت هذه الاستراتيجية على أربع محاور رئيسية وهي :

- ✓ تأسيس شبكة اتصال محلية والاعتماد على التكامل بين الاداري و الاجتماعي في المناطق الريفية .
- ✓ الرفع من عدد الأنشطة الاقتصادية المبتكرة من خلال الدعم الحكومي .
- ✓ التوازي ما بين التنمية و مابين الادارة العقلانية الموارد في المناطق الريفية .
- ✓ التكاتف الاجتماعي الاقتصادي وتنسيق الأعمال .

2.2.1.2. آليات الاستراتيجية :

يجب الاعتماد على آليات لتنفيذ الاستراتجية الوطنية لتنمية الريفية المستدامة و ذلك من خلال المشاركات مع المجتمع ، و المتمثلة في :

- ✓ الدعم المالي و التنظيمي للأنشطة الريفية .
- ✓ وضع برامج التنمية في المناطق الريفية .
- ✓ دعم اتخاذ القرار عن طريق أنظمة الرصد والمراجعة .
- ✓ التنظيمات التشريعية .(rurale, 2004)
- ✓ انشاء طرق للتشاور واتخاذ القرار .
- ✓ تسيير المشاريع المحلية . (جنان، 2016)

3.1.2. سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

تمثل الأعمال المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي و ترقية التنمية المستدامة في المناطق الريفية حيث تسعى هذه السياسة الى تحسين الموارد الفلاحية ، و الرفع من جودة المنتوج الفلاحي ، تبنت الجزائر

سياسة التجديد تحت وصاية وزارة الفلاحة سنة 2008 ، و كان الهدف الاسمى لهذه السياسة تحقيق الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و تحسين الوضع الاجتماعي .(rurale M. d., 2012)
بنيت هذه السياسة على ما يلي:

- ✓ التجديد الفلاحي .
- ✓ التجديد الريفي .
- ✓ برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT.

1.3.1.2.التجديد الفلاحي :

ركز التجديد الفلاحي على المحور الاقتصادي وتحسين قطاع الزراعة لتحقيق اكبر قدرة انتاجية ممكنة و و استقرار في المجال الغذائي (بن الدين فتيحة، 2022) . وتبنى هذه السياسة على ثلاث محاور رئيسة ، وهي : (بوقبال، 2024)

- ✓ **انتاجية رأس المال :** توفير برامج تهدف الى تطوير وزيادة الانتاج الفلاحي خاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع ، كزراعة الطماطم الصناعية ،الحليب الاصطناعي ، الزيتون ، الشتلات ، البذور ، التشجير ، البطاطا ، اللحوم الحمراء والبيضاء ، بالاضافة الى اقتصاد وحجز المياه .
- ✓ **البنية التحتية الفلاحية و الريفية :** يجب تأمين المنتجات الغذائية و حماية مداخيل الفلاحين المستهلكين من خلال توفير البنى القاعدية ، كأماكن التخزين ، السدود ، الطرق ، المذابح .
- ✓ **برنامج التنظيم :** يقوم على تنظيم منتجات زراعية وتوفير تسهيلات كالقروض الفلاحية ، قروض شراء المعدات ، تسهيلات حفرالآبار ، خلق بيئة آمنة للاستثمار الفلاحي ، فهو يشجع على تطوير و عصرنة القطاع الفلاحي .

2.3.1.2.التجديد الريفي :

يركز التجديد الريفي على تطوير الإنتاج و تحسين الاوضاع الاجتماعية في المناطق الريفية ، ويعمل على التكافل والتكامل الإجتماعي ، ويهدف إلى االتحسين المستمر و الاسقرار في الأداء الانتاجي عن طريق المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDRI.

3.3.1.2.برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT:

يركز هذا البرنامج على تحسين المورد البشري عن طريق توفير احدث التكنولوجيات لدعم كل الفاعلين في التنمية الريفية ،بغرض الرفع من الكفاءات الإنتاجية لنجاح سياسة التجديد الريفي والفلاحي (قرابسي، 2019).

2.2.مقومات القطاع الفلاحي :

1.2.2. الأراضي الفلاحية :

نستطيع القول انها الأراضي القابلة للزراعة المستغلة والغير مستغلة ، والتي يمكن استصلاحها التي تبلغ ما يقارب 43 مليون هكتار ، مما يجعلها مورد استراتيجي هام يجب العمل على تنميته وحمايته باحدث الوسائل ، عن طريق القيام بعملية التوسيع و التحسين باستخدام المحسنات العضوية و ما شابهها (سليمان، 2000).

محاربة التصحر والتوسع العمراني و التملح وذلك باستصلاح الأراضي ، وهذا ما يجعل النشاط الفلاحي فيها يهدف عموما الى زيادة الانتاج و يمكن تلخيصها عن طريق ثلاث استراتيجيات و هي :

- ✓ **استراتيجية التوسع الأفقي** : و تكون زيادة الانتاج بزيادة الاراضي الفلاحية .
- ✓ **استراتيجية التوسع الرأسي** : تتمثل في زيادة الانتاج برفع الانتاج في المساحة .
- ✓ **استراتيجية التكثيف المحصولي** :عبارة عن زيادة الانتاج برفع المساحة المحصولية .

و تعتمد كل دولة على استراتيجية معينة من الاستراتيجيات السابقة ، وذلك حسب قدراتها التكنولوجية ،المالية ، الطبيعية،المناخية، فالدول المتقدمة تركز على الاستراتيجية الثانية والثالثة ، لتوفر التكنولوجيا والتطور التقني لزيادة الانتاجية ، أما بالنسبة للدول النامية تعتمد على الاستراتيجية الأولى ،مما يجعلها بحاجة الى استثمار الأموال ،ليس فقط لاستصلاح الأراضي و كذلك لتوسيع البنية التحتية .

للجزائر مساحات شاسعة قابلة لزراعة ، وفق الإحصائيات عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري بالجزائر لعام 2012 ، فتقدر المساحة الاجمالية للأراضي العامة في الجزائر ما يتجاوز 235 مليون هكتار ، اغلبها أراضي بور و شبه قاحلة بنسبةما يقارب 80٪ من مساحة الجزائر الكلية ، وتصل الأراضي الفلاحية الى 43 مليون هكتار أي ما يقارب 18٪ من مساحة الجزائر الكلية ، كما يبلغ النصيب الفردي من الأراضي المزروعة بما يقارب 0.25 هكتار ، وهذا ما ياكد على امكانيات الجزائر الفلاحية ، والتي تسمح لها من رفع مساحة الاراضي المزروعة . بالنسبة للاراضي

المسقية تبلغ 12٪ من المساحة الفلاحية المستغلة ، مما يعني أن حوالي 90٪ من الأراضي الفلاحية مرتبطة بالتغيرات و التقلبات المناخية ، وهذا ما يؤدي الى الخفض من القدرة الانتاجية . (عماري، 2013)

2.2.2. الموارد المائية :

يعتبر المورد المائي حجر الاساس في القطاع الفلاحي فبدون ماء لا توجد زراعة ، و تكمن اهميتها توازيا مع ندرتها و عدم تجديدها مع التغير المناخي الحاصل الان ،إضافة إلى الاستخدام العشوائي والاستهتار و يكون كما يلي :

- ✓ تلوث الموارد المائية ، والإستغلال الغير العقلاني للموارد المائية خاصة منها الغير متجددة.
- ✓ زيادة معدل النمو الديمغرافي والتغيرات المناخية التي تحدث في العالم .
- ✓ غياب الاعتماد على التقنيات الحديثة للري في جميع المجالات الفلاحية .
- ✓ زيادة التصحر و قلة التشجير .

ونظرا لهذه الصعوبات و محدودية الموارد المائية ،يجب على الدول النامية خاصة وضع استراتيجيات لتعزيز فعالية استغلال المياه بشكل عام وفي ترقية القطاع الفلاحي بشكل خاص بواسطة التركيز على :

- ✓ استخدام التكنولوجيا الحديثة و الاعتماد على تقنيات الري المتطورة ، لرفع من الكفاءة في استخدام المياه .
- ✓ التركيز على سياسة إنتاجية المحصول (الكمية المنتجة في المساحة) التي تخفض من استهلاك المياه و تقليل التكاليف.
- ✓ تحسين البنية التحتية للموارد المائية عن طريق تشييد السدود و بناء الحواجز المائية و حفر الآبار .
- ✓ خلق سياسة شبه مستدامه لتسيير العقلاني لهذا المورد الهام . (محمد، 2016)

لقد نتج عن توسع مساحة الجزائر و تغير المناخ فارق كبير في موارد المياه وحجمها من الشمال إلى الجنوب ،حيث بلغت الموارد المائية المتاحة في الجزائر 20 مليار م^3 منها 13 مليار م^3 مياه سطحية

و 7 مليار م^3 مياه جوفية مقسمة بين الشمال و الجنوب كمايلي : " في الشمال 2 مليار م^3 و 5 مليار م^3 بالجنوب " ، ومن هذه الموارد المائية ، يمكن تجديد تقريبا 75٪ منها .

تركز الفلاحة في الجزائر بشكل اساسي على الزراعة الجافة ، حيث يتم استغلال 90٪ من المساحة الاراضي القابلة للفلاحة بالإعتماد على الأمطار ، على الرغم من ذلك تنحصر سقوط الأمطار في الجزائر خلال شهري نوفمبر و مارس ، وكما أنها تتميز بالتذبذب و عدم الاستقرار و التوزيع غير المتساوي بين مساحات الوطن ، وهذا ما يؤدي الى اللجوء إلى استخدام نظام الري الزراعي لتطوير القطاع الفلاحي ، وهذا لهدف تغطية احتياجات السوق المحلي من الموارد الغذائية الأساسية التي تحتاج الى كميات هائلة من المياه . (حاروش، 2012)

3.2.2.الموارد البشرية :

يعتبر المورد البشري المؤهل حجر الأساس في كل المجالات والقطاعات ، فهو العنصر الذي يرجح الكفة إما إلى النجاح أو الخسارة.وهو الذي يضم وجود الشروط الملائمة لتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و الإمكانيات المتوفرة وتحقيق النمو الزراعي ،خاصة عند توفره على التكوين والدراسة العلمية الحديثة و الدراية بكل التطورات و بكل النظريات و المستجدات في القطاع الزراعي ، التي تمكنه من تحقيق رفع الإنتاج الزراعي إلى مستويات أخرى التي تحقق الأمن الغذائي قوتها الزراعية ، أما في ما يخص الجزائر فهي من الدول التي تستثمر في اليد العاملة لتدني مستوى التطور التقني وقلة المعدات والتي لا تعتمد على العلم والتكنولوجيا، وهذا راجع إلى العدد الكبير للعمالة في هذا المجال (دلالة على التخلف) لأن الدول المتقدمة تعتمد على التكنولوجيا أكثر من العامل فنفس العامل يستخدم عدة آلات للزراعة أما الجزائر عدة عمال يقومون بعمل آلة واحدة . (رابح، 1996)

4.2.2. الموارد الحيوانية والنباتية :

يعد توفر الغطاء النباتي والثروة الحيوانية من أساسيات النمو الزراعي ،بإعتبار أن الهدف الأساسي لكل نظام إقتصادي هو تحقيق الرفاهية للأفراد سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية ،فيكون هذا بتطوير هذا المورد والإستثمار فيه وصيانته و تحسينه،لضمان جودته واستمراريته و قدرته على العطاء، والذي يتشارك في الأهداف مع التنمية الإقتصادية للقطاع الفلاحي ، لنستطيع القول أن هذا المجال فيد الإستثمار يستلزم أن يكون ناتج هذا الإستثمار من المنتجات الحيوانية والنباتية يغطي الإحتياج المحلي و الخارجي من حيث الكم والنوع والكيف ،وهذا ما يؤدي إلى العيش الكريم لأصحاب الإستثمار الفلاحي . (خديجة، 2017)

3.2. دور القطاع الفلاحي في التنمية الإقتصادية المحلية

1.3.2. توفير الإحتياجات الغذائية :

للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة في توفير المواد الغذائية الأساسية خاصة مع النمو الديمغرافي المتزايد ،وذلك من خلال تنمية القطاع الفلاحي بشتى الوسائل الحديثة لإستخدام الإمكانيات المتاحة .

2.3.2. تحقيق الأمن الغذائي :

توفير المواد الغذائية الأساسية بالكميات المطلوبة التي تغطي الطلب في السوق ،وكذلك توفيرها من حيث النوعية والسلامة .

3.3.2. توفير الموارد المالية :

توفير المنتجات الزراعية لأفراد المجتمع يقلل من استيراد العديد من السلع الغذائية مما يعمل على توفير قدر كبير من المال حيث أنه يوجه لدفع فاتورة استيراد المنتجات الزراعية ،كما أن تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي المخصص للتصدير سيؤدي حتما إلى جلب مبالغ كبيرة بالعملة الصعبة .

4.3.2. توفير المواد الأولية لبعض الصناعات :

للزراعة دورا بارزا في مجال التقدم الصناعي ، وذلك لما توفره من محاصيل زراعية للعديد من عمليات الإنتاج الصناعي ،مثل صناعة السلع المعلبة و المعكرونة ، وغيرها من الصناعات الزراعية .

5.3.2. سوق السلع الصناعية في القطاع الفلاحي :

تؤدي زيادة الإنتاج الفلاحي إرتفاع دخل المزارعين ، مما ينتج عنه زيادة الطلب على العديد من السلع الصناعية ، ومن ثم يتم العمل على زيادة تطوير القطاع الفلاحي ، وذلك من لأجل تلبية الزيادة في الطلب على السلع الزراعية الناتجة من زيادة دخل المزارعين .

6.3.2. استخدام المنتجات الصناعية :

يستخدم القطاع الفلاحي العديد من مخرجات صناعات اخرى كمواد استهلاكية ، نذكر على سبيل المثال صناعة الأسمدة ، والادوية الحشرية و العتاد الفلاحي . ومن هنا فإن تطور القطاع الفلاحي يتبعه تطور في معظم الصناعات ، و خاصة ما يعرف بالصناعات الفلاحية . (بويهي، 2012)

7.3.2. توسيع السوق للمنتجات المحلية :

إن القطاع الفلاحي في الدول النامية يساهم بشكل كبير في زيادة انتشار المنتجات المصنعة في السوق المحلية . إن تحقيق التنمية الفلاحية سوف يؤدي إلى رفع الدخل النقدي للفلاحين مما سيؤدي

إلى رفع الستهلاك في القطاع ، وعليه سيساعد على دفع عجلة التصنيع . إلا أن تحقيق هذا الدور يعتمد على حتمية وجود مقدار مناسب من العدالة في توزيع الدخل. (صقر، 2004)

8.3.2. توفير العمالة لقطاعات أخرى :

تعاني العديد من الدول النامية من فائض العمالة في القطاع الفلاحي ، وباعتبار أن هناك 80٪ أو مايزيد عن ذلك من اليد العاملة في القطاع الفلاحي في المرحلة التنموية ،بالرغم من استيراد العمالة أمر ممكن ،كما هو الحال عادة ومع تزايد السكان داخل القطاع المدني نفسه ، فمن المحتمل أن هذين المصدرين لن يوفر العدد الكافي لمتطلبات النمو الإقتصادي على المدى البعيد . وهذا يعني أن فائض العمالة الذي يمكن للقطاع الفلاحي توفيره للقطاعات الأخرى يتم على حساب الفرصة البديلة . (صقر، 2004)

9.3.2. فتح التصدير على المخرجات الفلاحية :

يوفر تصدير المنتجات الزراعية العملة الصعبة لاستيراد المعدات الرأسمالية والسلع الوسيطة وغيرها من اللوازم الأساسية التي لا يمكن توفرها في السوق المحليً. عندما تصدر الدولة نسبة صغيرة من إجمالي صادرات إحدى السلع الأولية، قد تواجه منحنى غير مرن للطلب. ومع ذلك، إذا صدرت عدة دول نامية نفس السلعة في الوقت نفسه، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية لتلك السلعة، نظرًا لانخفاض مرونتي الطلب الداخلية والسعرية. لمواجهة هذه المشكلة، يجب العمل على تنويع المحاصيل التصديرية بما يقلل من المخاطر. (صقر، 2004)

3. تحليل مؤشرات تنمية القطاع الفلاحي في الهيكل الإقتصادي الجزائري:

توجد عدة مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لابراز مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الهيكل الاقتصادي ، ومن أبرزها ما يلي:

1.3. نسبة الأراضي الفلاحية مقارنة بمساحة الجزائر الاجمالية :

تمثل الاراضي الزراعية 05 ٪ من اجمالي مساحة البلاد ، على الرغم من وجود البرامج اصلاحية زراعية متتالية منذ الثورة الزراعية في عهد الرئيس هواري بومدين. خلال الفترة المؤخوذة في الدراسة (2016 – 2020)، لم تتجاوز نسبة الأراضي الزراعية 17.50% من المساحة الإجمالية للجزائر، كما يوضح الجدول التالي :

الجدول 01 : تطور نسبة الاراضي الفلاحية من المساحة الكلية للجزائر للفترة (2016-2020)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة الاراضي الفلاحية من المساحة الكلية للجزائر (%)	17.46	17.45	17.46	17.46	17.50

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات *نسبة الاراضي الزراعية من مساحة الاراضي الاجمالية في الجزائر *
موقع البنك الدولي على الرابط :
https://data.albankaldawli.org/indicator/L.AGR.TOTL.ZR?location=DZ
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2020.

يبين الجدول المشار إليه أن المساحة الزراعية في الجزائر تشكل حوالي 17.46% فقط من المساحة الإجمالية للبلاد، التي تبلغ 2.381.741 كم². وهذه النسبة تعتبر منخفضة بشكل كبير، مما يشير إلى التحديات التي تواجه القطاع الزراعي. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة لتعزيز الجهود في تطوير الزراعة الصحراوية.

2.3. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الجزائري :

تعتبر النسبة مقارنة بمؤهلات الجزائر الطبيعية نسبة ضعيفة ، فخلال الفترة (2017 - 2022) 13.80% من إجمالي الناتج المحلي، كما يوضح الجدول الموالي :

الجدول 2 : مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي في الجزائر(2017-2022)

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022
مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الجزائري (%)	11.80	11.90	12.30	13.80	12.20	12.40

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات *مساهمة القيمة المضافة في قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر *
موقع البنك الدولي على الرابط :
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZR?location=DZ
التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2022.

يوضح الجدول أعلاه أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 2017 إلى 2022 كانت منخفضة جدًا مقارنةً بقطاع المحروقات. فقد سجل القطاع الزراعي أعلى نسبة مساهمة في عام 2020، حيث بلغت 13.80%. ورغم ذلك، فإن هذه النسبة لا تواكب الطموحات المرجوة، إذ بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 حوالي 12.4%، ما يعادل نحو 25 مليار دولار سنويًا.

3.3. مساهمة القطاع الفلاحي في توفير مناصب الشغل :

يقوم الشباب الجزائري بتجنب هذا القطاع الحيوي ، مما يؤدي إلى وجود ندرة في اليد العاملة ، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول 3: اليد العاملة في القطاع الفلاحي من إجمالي العاملون في الجزائر للفترة (2016 - 2021)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي العاملين في القطاع الفلاحي من اجمالي العاملين في الجزائر (%)	10.10	10.25	10.05	9.90	11.00	10.85

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على احصائيات *العاملون في القطاع الزراعي من اجمالي العاملون في الجزائر*

موقع البنك الدولي على الرابط :

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZR?location=DZ

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021.

يوضح الجدول أعلاه ان نسبة العمالة في القطاع الفلاحي لا تتعدى 11% من العدد الكلي من العاملين في الجزائر، وهي نسبة ضعيفة جدا نظرًا للإمكانيات المتاحة، كما أن مساهمتها غير فعالة في الحد من مشكلة البطال .

4.3. الميزان التجاري الفلاحي :

عرف الميزان التجاري الفلاحي تطورا ضئيلا خلال الفترة (2016 – 2020)، حيث لم تتعدى نسبة الزيادة 2.2%. ومع ذلك، ظل الميزان في حالة عجز مستمر، كما يوضح الجدول التالي.

الجدول 4 : الميزان التجاري الفلاحي لسنة 2020 ، القيمة الإجمالية بالأسعار الجارية (بالمليون دولار)

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات الفلاحية	867.3	756.8	1239.4	1299.8	1311.5
الواردات الفلاحية	10309.1	10332.2	10306	9682.8	8452.2
الميزان التجاري الفلاحي	9441.8-	9575.4-	- 9066.6	- 8382.5	- 7140.7
نسبة التغطية	8.4 %	7.3%	12%	13.4%	15.5%

المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على الكتاب السنوي لاحصائيات الزراعية العربية , جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية الزراعية , المجلد من 38 الى 41

يظهر من الجدول أعلاه أن الميزان التجاري الفلاحي سجل عجزًا مستمرًا خلال الفترة من 2016 إلى 2020، رغم الزيادة الملحوظة في الصادرات الزراعية. وكان أكبر عجز قد تم تسجيله في عام 2017، حيث بلغ نحو 9575.40 مليون دولار. كما يتبين أن أعلى نسبة تغطية لم تتجاوز 16%، بينما بلغت أعلى نسبة تغطية في سنة 2022 نحو 15.5%. ويوضح الجدول الفرق الكبير بين حجم الصادرات والواردات الزراعية، مما يفسر العجز الكبير في القطاع الزراعي الجزائري، الذي لم يتمكن من تلبية احتياجات السكان، على الرغم من الإصلاحات العديدة التي تم تنفيذها في القطاع.

4. خاتمة:

تبدي الدولة الجزائرية إهتماما متزايدا بالقطاع الفلاحي ، وإن الموارد والإمكانيات الضخمة و التسهيلات المتاحة و التحفيزات الممنوحة للفلاحين والمستثمرين في المجال الفلاحي ، بالرغم من كل هذا فإنه لا يصل إلى الأهداف المرغوبة فيها و تبقى نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الهيكل الإقتصادي الجزائري ضئيلة لا تتعدى 14% من الناتج المحلي الإجمالي ،وهو الأمر الذي يبين حقيقة القطاع

الفلاحي في الجزائر ، إضافة إلى ذلك مساهمته المحدودة في توفير مناصب شغل ،بالرغم من المساحة الشاسعة للجزائر إلا أنها لا تستغل إلا نسبة قليلة من الأراضي الفلاحية ، وكذلك الترخيص باستعمال أراضي فلاحية خصبة للإستغلال العمراني كسهل متيجة الذي كان يورد المحاصيل الزراعية إلى أوروبا في وقت ما .

التوصيات :

بعد دراستنا لهذا الموضوع قمنا بوضع بعض التوصيات للقيام بإصلاحات القطاع الفلاحي من أجل المشاركة في التنمية الإقتصادية المحلية وهي كمايلي :

- ✓ استغلال أكبر نسبة من الأراضي القابلة للزراعة ،وحصر الإمكانيات والقيام بدراسات لحل المشكلات التي تواجه زيادة الإنتاج الفلاحي .
- ✓ وضع تسهيلات متعلقة بالعقار الفلاحي (الإمتياز ، إجراءات التملك ،عقد الإستغلال . .)
- ✓ فتح طريقة نحو الإستثمار الأجنبي في القطاع الفلاحي .
- ✓ محاولة رقمنة القطاع الفلاحي من خلال وضع قاعدة بيانات تحت تصرف مستخدمي القطاع الفلاحي وتحديثها .
- ✓ وضع إعانات للفلاحين لتحسين ظروف المعيشتهم .
- ✓ رفع قيمة الدعم المالي المقدم في القطاع الفلاحي .
- ✓ خلق شراكات مع عدة قطاعات لتحقيق التكامل و التنمية المستدامة .
- ✓ حماية الأراضي الزراعية من التوسع العمراني .
- ✓ وضع تسهيلات لترويج المنتجات الفلاحية إلى البلدان الإفريقية .
- ✓ استغلال السكك الحديدية كقناة لوجستية لفك العزلة عن المناطق المعزولة

6. قائمة المراجع:

1.المؤلفات:

- ✓ قرينات محمد. (2016). مكانة القطاع الزراعي في الجزائر في إطار الشراكة المتوسطية . *أطروحة دكتوراه* . الجزائر : كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 03.
- ✓ زبيري رابح. (1996). الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر و آثارها على تطوره. *أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية*. جامعة الجزائر.

2.المقالات:

- ✓ أ.سفيان جنان. (30 جوان, 2016). دور السياسات الزراعية في تأمين الإكتفاء الغذائي المستدام و تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الأقتصاد الجزائري. *مجلة التمويل و الأستثمار و التنمية المستدامة* ، الصفحات 107-128.
- ✓ الجيلالي بورزامة خالد بن عمر. (ديسمبر , 2018). واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و مدى مساهمته في تحقيق الامن الغذائي للفترة (2000-2014) . *مجلة التكامل الاقتصادي , المجلد 06, العدد04*، الصفحات 30-42.
- ✓ النمري خلف بن سليمان. (2000). شركات الإستثمار في الإقتصاد الإسلامي . *مؤسسة شباب الجامعة* ، صفحة 100.
- ✓ بوعبيا نبيل. (2011). السياسات الفلاحية في الجزائر. *PNDA*، 12.

- ✓ دحماني عزيز ، العرابي خديجة. (01 سبتمبر , 2017). دور القطاع الفلاحي في دعم النمو الإقتصادي في الجزائر – زراعة التمور نموذجا –. *مجلة الإقتصاد و إدارة الأعمال ، المجلد 01 ، العدد 04*، الصفحات 39-20.
- ✓ صقر أحمد صقر. (2004). التنمية الإقتصادية. *الكويت : مؤسسة الكويت للتقدم العلمي*، صفحات 569-570-584.
- ✓ le .(2012) .Ministère de l'agriculture et du dèveloppement rurale *revue et perspectives* . renouveau agricole et rurale en marche ، 07.
- ✓ tratègie de .(2004) .Ministre dèlèguè du dèveloppement rurale *prèsentation de la stratègie national* . dèveloppement rurale durable ، 63-61.
- ✓ حاوشين ابتسام. (2017). السياسات الزراعية في الجزائر و ما مدى فعاليتها في تحقيق الامن الغذائي . *مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات* ، الصفحات 100-121.
- ✓ زبيري رابح. (1996). الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر و آثارها على تطوره. *أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية*. جامعة الجزائر.
- ✓ زهير عماري. (2013). إشكالية تنظيم العقار الفلاحي الجزائري و أهم الخيرات الممكنة لتطويره. *مجلة الأبحاث الإقتصادية و الإدارية ، العدد 13*، صفحة 05.
- ✓ كريمة قرابسي. (أفريل, 2019). سياسة التجديد الفلاحي و الريفي و انعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس. *مجلة العلوم القانونية و السياسية ، المجلد 10 ، العدد 01*، الصفحات 1059-1032.
- ✓ محمد بويهي. (2012). إستراتجية التنمية الإقتصادية الزراعية و التنمية الزراعية المستدامة. *مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و التجارة ، العدد 26*، صفحة 99.

- ✓ مزريق عاشور بن الدين فتيحة. (2022). مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة – حالة برامج تنمية المستدامة في الجزائر 2019-2010. *مجلة الدراسات الإقتصادية المعاصرة , المجلد07 , العدد 02* ، الصفحات 337-354.
- ✓ نور الدين حاروش. (جوان , 2012). إستراتجية إدارة المياه في الجزائر . *مجلة إدارة السياسة و القانون ، العدد 07*، صفحة 61.
- ✓ وردة بوقبال. (25 فيفري, 2024). السياسة الجديدة لتنمية الفلاحية الريفية في الجزائر – حالة بلديات من الإقليم الغربي و الجنوبي الغربي لولاية سطيف -. *مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية* ، صفحة 17.

3.مواقع الانترنيت:

- ✓ https://data.albankaldawli.org/indicator/L.AGR.TOTL.ZR?location=DZ
- ✓ https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZR?location=DZ
- ✓ https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZR?location=DZ